الوحدة: وحدة تعليم استكشافية
المقياس: مدخل إلى مجتمع المعلومات 2
الرصيد: 02
المعامل: 01

المحاضرة التاسعة: الفجـــــوة الرقمية

1.تعريف الفجوة الرقمية:

تُعرّف الفجوة الرقمية بأنها: "الفجوة التي خلفتها ثورة المعلومات والاتصالات بين الدول المتقدمة والدول النامية، وتقاس بدرجة توافر أسس المعرفة بمكونات الاقتصاد الرقمي الذي يستند إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالدرجة الأولى ودرجة الارتباط بشبكة المعلومات العالمية الأنترنت وتوافر المعلومات السريعة والهواتف الذكية وخدمات التبادل الرقمي للمعلومات، وهي الأسس التي أصبحت تحكم كافة مناحي الحياة وأسلوب أداء الأعمال، وقد انعكس ذلك في تطور التجارة الالكترونية E-Commerce عبر الأنترنت وزيادة الشركات الجديدة التي تؤسس يوميا لممارسة أعمالها عبر الشبكة العالمية، واطلاق المبادلات التجارية الكترونيا عبر الهواتف الذكية، وإقامة الحكومات الالكترونية، وإنشاء الشبكات التعليمية والبحثية والصحية والسياحية، وتقنين هذه العمليات عبر تطوير التشريعات اللازمة".

2. أسباب الفجوة الرقمية:

إن الفجوة الرقمية ترتبط بأمرين أساسين هما:

- الدخل الوطني
- البناء الثقافي

إلى جانب بعض الأمور الأخرى كحجم الموازنة المالية للدولة وشكلها وخلفيات الجنس والعمر، والخلفية اللغوية للأفراد وأماكن السكن، وبعدها عن العواصم وهي أيضا من بين الأسباب الأخرى.

- **ضعف البنية التحتية للمعلومات والاتصالات:**

البنية التحتية للاتصالات في أي بلد هي العمود الفقري، الذي يمكن من خلاله الاستفادة من التطبيقات لثورة الاتصالات، وتشمل خطوط الهاتف والكابلات التليفونية، والأقمار الصناعية، والألياف البصرية الضوئية، وأجهزة الحاسوب وملحقاته الاتصالية كلها، ففي الوقت الذي تملك فيه الولايات المتحدة وحدها 50 % من خطوط العالم للهواتف، تبقى الدول العربية تعاني من ضعف البنية التحتية للاتصالات باستثناء الدول العربية المرتفعة في مستوى التنمية البشرية كدولة الامارات، قطر والبحرين.

- **نقص في كمية المعلومات وقلة الموارد المالية:**

إنّ كمية المعلومات التي أنتجت في الثلاثين السنة الأخيرة أكثر من تلك المنتجة في خمسة ألاف سنة مضت، وكمية المطبوعات بأنواعها تتضاعف كل خمس سنوات، وأمام كل هذه التطورات تبقى الدول العربية فقيرة معلوماتيا بمعية دول الجنوب التي تعاني ما يسمى بفقر المعلومات، نتيجة ضعف قدراتها على اكتساب، استرجاع، معالجة ونشر المعلومات مما أثر في عمليات اتخاذ القرار على كافة المستويات. وفقر المعلومات يؤدي إلى تقليص الأعمال والاستثمارات المحلية بسبب نقص في المعلومات حول الأسواق المحلية والدولية، وأيضا النقص في أنماط المنتوجات التكنولوجية الجديدة، ووسائل الانتاج، وانخفاض معدلاته إلى جانب انعزال العلماء والعمالة الماهرة عن التطورات السريعة في تخصصاتهم ومهنهم. والدول العربية مع دول الجنوب تواجه دروسا مؤلمة في ظل المنافسة المفتوحة والانتاجية القائمة على التكنولوجيا الجديدة مع قلة الموارد، وارتفاع تكاليف اقتنائها مما جعل هذه الدول في موقف الخائف من تكنولوجيا المعلومات الجديدة وتأثيراتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية التي تعطي السيطرة و الهيمنة التامة لدول الشمال المتقدم على الجنوب.

- **معيقات تنمية الاتصالات:**

إن من شأن النفاذ إلى مجتمع المعلومات أن يحفز النمو، إلا أنه قد يؤدي إلى خطر تفاقم التباينات الاقتصادية على الصعيد الدولي، والاقليمي، والمحلي، خاصة أن معيقات تنمية الاتصالات وارساء مجتمع المعلومات هي معيقات تراكمية فيما بينها، وهي التي تشكل في حد ذاتها أسباب الفجوة الرقمية والتي يمكن ذكر أهمها:

- عدم كفاية البنى التحتية.

- ضعف نسبة التجهيز بالحاسوب.

- غياب الخدمات والمحتويات المستجيبة للاحتياجات المحلية أو ارتفاع تكلفتها.

- عدم توفر الموارد البشرية الكافية.

- عدم تلاؤم الاطار التشريعي مع متطلبات مجتمع المعلومات.

- عدم التشجيع على المبادرة في مجال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات.

- غياب التنسيق والتكامل دوليا واقليميا.

- غياب التنسيق والتكامل بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع

المدني على المستوى المحلي للدولة.

3. مستويات الفجوة الرقمية:

تتمثل مستويات الفجوة الرقمية فيما يلي:

1/الفجوة الرقمية بين الدول:
ما انفكت الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية تزداد اتساعا، وليس من سبيل لتجاوز هذه الفجوة إلا بتضافر الجهود من أجل تحقيق نمو لقطاع الاتصالات والمعلومات يشمل كافة العالم، غير أن نمو هذا القطاع يبقى رهين النمو الاقتصادي لهذه البلدان.

2/الفجوة الرقمية بين الجهات:
لما كانت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات معتمدة إلى حد كبير على وجود بنية تحتية جيدة، فإن الاختلال القائم بين المدن والأرياف يهدد في صورة وجوده بإحداث فجوة رقمية داخلية، بحيث يقوم مجتمع المعلومات في المدينة، ويبقى الريف في منأى عنه، مع ما يمكن أن يولده ذلك من أشكال جديدة من الاقصاء والتهميش، ومن عدم التكافؤ في فرص التعليم أو الشغل أو الرفاه الاجتماعي والاقتصادي، وهي مسألة جديرة بكل الاهتمام، سيما وأن تطور تكنولوجيا الاتصال وبروز أصناف جديدة من الشبكات اللاسلكية بات يسمح بربط كافة المناطق مهما كان انعزالها.

3/الفجوة الرقمية بين الأجيال:
تشكل المدرسة وفضاءات الأنترنت اليوم أحد مواطن اكتساب الثقافة الرقمية، وذلك في ظل تدني نسبة تجهيز المنازل بالحواسيب وارتباطها بشبكة الأنترنت في عدد من الدول، ويعني هذا اقصاء شريحة من الكهول والشيوخ من الاستفادة من الثورة المعلوماتية والاندماج في المجتمع الجديد الناشئ، باستثناء أولئك الذين تسمح لهم الظروف المادية أو طبيعة عملهم بالنفاذ إلى الشبكة العالمية، ومن شأن هذه الوضعية أن تعمّق ما كان يعرف قديما بالصراع بين الأجيال وهو صراع يمكن أن يتحول إلى قطيعة تامّة تكون لها الأثار التربوية والحضارية، ما يتجاوز مجرد النفاذ إلى التكنولوجيا الحديثة.

4/ الفجوة الرقمية بين الجنسين:
ما تزال المؤشرات التنموية في العالم تشير إلى أن المرأة أكثر عرضة للأمية من الرجل، وإذا ما أضفنا إلى ذلك الصعوبة التي يمكن أن تتلقاها المرأة في بعض الدول للنفاذ إلى شبكة الأنترنت وغيرها من الفضاءات العمومية، فإن الهوة التعليمية تتعمق بفعل الهوة الرقمية، فتزيد من عزلة هذه المرأة عن واقعها الذي باتت تكنولوجيا

المعلومات والاتصالات تشكل اليوم مكونا هاما من مكوناته. وقد دفعت هذه المعطيات العديد من الدول، إلى ايجاد الآليات الكفيلة بوقاية المرأة من الوقوع في مخاطر الأمية بنوعيتها: الأمة التعليمية والأمية الرقمية، والقمة العالمية التي تمّ عقدها خلال سنتي 2003 و 2005 كان هدفها الرئيسي هو منع بروز الفجوة الرقمية في شتى مستوياتها وايجاد الحلول العملية لمنع بروز الفجوة الرقمية والحد من أثارها السلبية على الأمم والأفراد.

4. المعنيون بسد الفجوة الرقمية:

هناك ثلاث فئات عريضة يمكن اعتبارها من أصحاب الشأن والمعنيين بصفة مباشرة بموضوع الفجوة الرقمية، ويجب الاهتمام بها عند الاتفاق على مؤشرات الفجوة الرقمية في الدول العربية وهي على النحو التالي:

أ) المجتمعات المدنية:

تحتاج إلى تبادل واستغلال المعلومات والمعارف بصورة فعالة باستخدام تكنولوجيا والاتصالات لتحسين سبل المعيشة.

ب) مقدمو الخدمات من القطاعين الحكومي والخاص:

وهم الذين يقدمون الخدمات في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، فقد يحتاجون إلى تعزيز استخدامهم لموارد المعلومات الرقمية ونظم المعارف بالإضافة إلى تقنية المعلومات مما يتطلب التدريب واكتساب المهارات العالمية وآليات جديدة للتفاعل مثل التجارة الالكترونية والحكومة الإلكترونية وغيرها من التطبيقات التي تخدم المواطنين، كما يجب التركيز على الطبقة الواسعة من الفقراء، إذ يمكن اعتبار تكنولوجيا المعلومات أحد العوامل الرئيسية في تحسين مستوى المعيشة وبتحقيق الشفافية وتبادل المعلومات فيما بين الأطراف الفاعلة المشاركة، وذلك بتلبية احتياجات جميع الناس الذين يتلقون هذه الخدمات.

جـ) صناع السياسات:

ويحتاجون إلى بيئة مساندة لرسم السياسات وخاصة في مجال الاتصالات والمعلومات، مع ضرورة توفر مؤشرات موثوق بها لرصد الفقر والفجوة بين مناطق الدولة الواحدة، بالإضافة إلى توافر مؤشرات لتقييم وضع السياسات الحكومية بصورة دقيقة، والاستراتيجيات المتصلة بها مثل مكافحة الفقر والجهل والاهتمام بالصحة والتعليم وغيرها من الأمور التي تخص احتياجات المواطنين في الحياة العامة.